



التحديات الجديدة في العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

الاسم: حبيب قيس جعفر التميمي

الدرجة العلمية: طالب دكتوراه في جامعة مازندران

hbyba2194@gmail.com

التخصص: العلاقات الدولية

القسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجامعة: جامعة مازندران

إشراف: الأستاذ الدكتور حسين رفيع

أستاذ مشارك في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة مازندران.

h.rafiie@umz.ac.ir

الأستاذ المشاور مساعد المشرف

أ.م.د محمد تقى قزلسفلي

أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة مازندران.

m.ghezel@umz.ac.ir

الموقع: بابلسر، مازندران، إيران

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية - العراقية - الموارد الاستراتيجية.

كيفية اقتباس البحث

التميمي ، حبيب قيس جعفر . حسين رفيع، محمد تقى قزلسفلي ، التحديات الجديدة في العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

New Challenges in Turkish–Iraqi Relations After 2003

Name: Habbeeb Qaise Jaafar Al-Tamimi (Habbeeb Qaise)

Academic Status: PhD Student at the University of Mazandaran

Field of Specialization: International Relations

Department: Political Science and International Relations

Faculty: Faculty of Law and Political Science

University: University of Mazandaran (University of Mazandaran)

Supervisor:

Professor Dr. Hossein Rafie, Associate Professor

at the Faculty of Law and Political Science, University of Mazandaran.

Co-Supervisor / Advisor:

Associate Professor Dr. Mohammad-Taqi Ghezeli-Sefli

Professor at the Faculty of Law and Political Science, University of Mazandaran.

Location: Babolsar, Mazandaran, Iran.

Keywords : Turkish-Iraqi Relations – Strategic Resources.

How To Cite This Article

Al-Tamimi, Habbeeb Qaise Jaafar , Hossein Rafie , Mohammad-Taqi Ghezeli-Sefli , New Challenges in Turkish–Iraqi Relations After 2003, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This research provides a comprehensive study of the new challenges facing Turkish-Iraqi relations after 2003, in light of the fundamental transformations witnessed by the Iraqi political system and their regional repercussions. The research highlights six main axes that represent the dimensions of the challenges between the two countries: security challenges represented by the presence of the Kurdistan Workers' Party (PKK), the dilemma of border insecurity and recent security memoranda, the thorny water disputes and Turkish dam projects (the GAP project), the management of strategic resources (human,

technological, and natural), the impact of political instability in Iraq on Turkish strategies, and finally, the nature of regional competition and balance with Iran and other powers on the Iraqi scene.

المخلص:

تناول هذا البحث دراسة مستفيضة للتحديات الجديدة التي واجهت العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، في ظل التحولات الجوهرية التي شهدتها النظام السياسي العراقي وما أفرزته من انعكاسات إقليمية. يسلط البحث الضوء على ستة محاور رئيسية تمثل أبعاد التحديات بين البلدين: التحديات الأمنية المتمثلة بوجود حزب العمال الكردستاني (PKK)، ومعضلة انعدام الأمن الحدودي والمذكرات الأمنية الأخيرة، والنزاعات المائية الشائكة ومشاريع السدود التركية (مشروع الغاب)، وإدارة الموارد الاستراتيجية (البشرية، التكنولوجية، والطبيعية)، وتأثير حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق على الاستراتيجيات التركية، وأخيراً طبيعة المنافسة والتوازن الإقليمي مع إيران والقوى الأخرى على الساحة العراقية.

المقدمة

إن التغيير الذي شهده النظام السياسي العراقي خلق العديد من التحولات في علاقاته الخارجية وكانت تركيا من الدول التي تغيرت علاقاتها مع العراق إذ لم تسير تلك العلاقة بخط ثابت وإنما سارت بخط متعرج بين صعود وهبوط تارة وتباعد وتقارب تارة أخرى مما جعل هذه العلاقات تمر بتحديات عديدة أوصلتها إلى حد القطيعة في العديد من الاتجاهات وعليه سنفصل هذه التحديات على وفق المحاور الآتية:

أولاً: مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في حالة عدم الاستقرار والذبذبة التي شهدتها العلاقات العراقية - التركية بعد عام ٢٠٠٣، حيث فرضت التحولات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة تحديات معقدة مست سيادة العراق وأمن تركيا القومي. وتتبلور المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: "ما هي طبيعة التحديات الأمنية والمائية والحدودية الجديدة التي واجهت العلاقات العراقية - التركية بعد عام ٢٠٠٣، وكيف أثرت أزمة حزب العمال الكردستاني والمشاريع المائية التركية على استقرار هذه العلاقات وآفاق تعاون البلدين؟".

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على إحدى أهم وأعقد العلاقات الإقليمية للعراق؛ نظراً للتداخل الأمني والجغرافي والاقتصادي بين بغداد وأنقرة. وتكمن الأهمية العملية في تقييم أثر

مذكرات التفاهم الأمنية المبرمة حديثاً والتحديات المائية القائمة على مستقبل الأمن القومي العراقي والتنمية الاقتصادية (كمشروع طريق التنمية).

ثانياً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تتبع الجذور التاريخية والأبعاد الأمنية لوجود حزب العمال الكردستاني (PKK) على الأراضي العراقية ومراحل تطوره.
٢. تحليل ظاهرة انعدام الأمن الحدودي والتدخلات العسكرية التركية وتقييم مذكرة التعاون الأمني لعام ٢٠٢٤ بين البلدين.
٣. دراسة ملف النزاعات المائية وآثار المشاريع الإروائية التركية (كمشروع GAB) وسد أليسو على الحصص المائية العراقية والأمن البيئي والغذائي.

رابعاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "كلما اتجه البلدان نحو إبرام اتفاقيات ومذكرات أمنية ومائية متوازنة تستند إلى احترام السيادة والمصالح المشتركة، كلما أدى ذلك إلى تحجيم التهديدات الأمنية المتبادلة وتحويل نقاط الخلاف إلى فرص تعاون استراتيجي واقتصادي مستدام".

خامساً: منهجية البحث

اعتمد في هذا البحث على:

- المنهج الوصفي التحليلي: لرصد وتفكيك التحديات الأمنية والحدودية والمائية وتحليل نصوص المذكرات والاتفاقيات بين الطرفين.
- اقتراب تحليل السياسة الخارجية: لفهم الدوافع والمحددات لكل من بغداد وأنقرة في إدارة ملفات الخلاف المشترك.

سادساً : هيكلية البحث

المبحث الأول : انعدام الأمن الحدودي

المبحث الثاني : النزاعات المائية

المبحث الثالث : تأثير عدم الاستقرار السياسي في العراق الى استراتيجيات تركيا

المبحث الرابع : المنافسه مع ايران والقوى الاقليميه الاخرى في العراق

المبحث الأول : انعدام الأمن الحدودي

سعت تركيا في إطار بيئتها الإقليمية إلى ترتيب أهدافها الأمنية ضمن سلسلة من الأولويات بما له ارتباط بأمنها القومي، ولا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، لذلك جاءت تداعيات



الأخير وعلى وفق الادعاءات التركية في مقدمة المخاطر التي تهدد الأمن التركي، وهذا ما أكده رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) في تصريحه قائلاً: "إن العراق تحول في هذه اللحظة الى أولوية بالنسبة الى تركيا تتقدم على ملف الاتحاد الأوروبي". مشيراً الى ان سبب ذلك يعود الى تطورات الأوضاع في شمال العراق وما له من انعكاسات في الشأن الداخلي التركي. لهذا عدّ المحللون للسياسة التركية أن التحركات التركية في المنطقة بعد احتلال العراق تسعى نحو تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل بما يأتي:

١- منع نشوء الدولة الكردية في شمال العراق، على اعتبار أن ذلك يحفز الحركة الانفصالية الكردية داخل تركيا.

٢- إزالة صورة الدولة الاستعمارية عن تركيا، وتقديم صورة جديدة من اجل تحقيق اهدافها دون إثارة المشاعر لدى الآخرين. (الحسن ، ٢٠١٣ ، ص ٢١-٢٢)

حيث سعت الى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية وأهمها اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي بين الدولتين، حيث أن توقيع هذه المذكرة والتي وصفها وزير الخارجية في العراق فؤاد حسين بأنها الأولى من نوعها في سياق العلاقات العراقية - التركية، إذ جاء توقيع هذه المذكرة في سياق اتفاق الإطار الاستراتيجي للتعاون المشترك بين حكومتي العراق وتركيا والتي تم إبرامها اثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عام ٢٠٢٤م في بغداد، إذ تضمنت هذه المذكرة التعاون على الصعيدين الأمني والعسكري بين البلدين، فضلاً عن تعزيز الدور التركي في مكافحة الارهاب، كما شملت هذه الاتفاقية انشاء وحدات تدريب وتنسيق استخباراتي وأمني بين الحكومتين، فضلاً عن فتح العديد من معسكرات التدريب المشتركة وذلك لغرض الاستفادة من الخبرات التركية ونقلها الى العراق، كما وحدد الطرفان الاهداف التي تقف خلف ابرام مذكرة التعاون الأمني والمتمثلة بما يلي:

١. تعزيز الدور التركي في مجال مكافحة الارهاب في العراق (داعش)
٢. مواجهة التحديات الأمنية والتي تمس الأمن القومي لكلا البلدين (داعش، حزب العمال الكردستاني).
٣. إنها الوجود العسكري التركي على الاراضي العراقية، الأمر الذي يشكل خرق لسيادة الدولة العراقية
٤. تبادل الخبرات اللوجستية وتعزيز التعاون بين البلدين خصوصاً في مجال الاستخباري والمعلوماتي.
٥. انشاء مركز لتنسيق الأمني المشترك وتحت اشراف خبرات مشتركة (عراقية ، تركية).

٦. مكافحة الهجرة غير شرعية والهجرة عبر الحدود بين الدولتين . (امين وعبدالله ، ٢٠٢٦)
ومن خلال هذا السياق فيمكن استعراض حسابات الجانبين العراقي والتركي بشأن توقيع مذكرة التفاهم الامني بينهما على النحو الآتي:

أولاً: التعاون العراقي - التركي بشأن حزب العمال الكردستاني والذي يعد تهديداً للامن القومي التركي، فكانت اولى الخطوات العراقية هو ان مجلس الامن القومي العراقي صنف هذا الحزب على انه محظوراً وحل ثلاث احزاب تابعة له (حزب الحرية، حزب الديمقراطية، حزب الايزيدية)، وفي المقابل تحديد الوجود التركي العسكري في شمال العراق، فضلاً عن تسهيل التبادل الاستخباراتي بين الطرفين.

ثانياً: شرعنة الوجود العسكري التركي شمال العراق عبر منحة غطاء قانوني وسياسي، وذلك من خلال الاتفاق مع الجانب العراقي والذي تضمن تقليص الوجود العسكري شمال العراق، اضافة الى تحديد العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة التركية ضد حزب العمال الكردستاني من جانب والعمل على تعزيز التعاون بين الحكومتين خصوصاً فيما يخص دور تركيا في مكافحة الارهاب، والتنظيمات الارهابية في العراق (داعش) من جانب اخر.

ثالثاً: اعلن الجانب العراقي على اهمية اعتماد الحوار الدبلوماسي لحسم المسائل والقضايا العالقة بين البلدين والذان يتمتعان بمقومات جيوسياسية واستراتيجية يمكن استثمارها في تحقيق اهدافها وتطلعاتها المستقبلية .

رابعاً: يحرص العراق على استكمال مشروع طريق التنمية والذي يشكل الحلقة الاكبر في العلاقات العراقية - التركية والذي سيربط دول الخليج مع اوروبيا عبر تركيا، وهذا ما سيتطلب من الجانبين التعاون لتحقيق الاهداف الاقتصادية اضافة الى توسيع حركة التجارة. (امين وعبدالله ، ٢٠٢٦)
ويمكننا القول بأن الهدف الاستراتيجي للعراق من وراء توقيع مذكرة التعاون الأمني مع تركيا، يكمن في محاولته "تهذيب" السلوك العسكري التركي في شمال العراق، عبر القنوات القانونية المشروعة، سواء على مستوى تحديد حجم ونوع ودور هذا الوجود أو على مستوى دفع تركيا إلى إعادة إنتاج سياسة خارجية جديدة حيال العراق، تتجاوز الحالة الأمنية، إلى معالجة كافة القضايا العالقة بين البلدين، وتحديدًا في ملف المياه، إذ إنه في الوقت الذي تم فيه توقيع مذكرة التعاون الأمني، تم توقيع مذكرة تفاهم مائي بين العراق وتركيا، تضمنت فيها تركيا بضمان حصص مائية عادلة للعراق. ومن المقدر أن يتمكن العراق عبر مذكرة التعاون الأمني من الإشراف على الوجود التركي، وتحديد أشكال التفاهم والتسويق، كما أن المذكرة تمنح العراق فرصةً بإيجاد مسافة أمان بين الوجود العسكري التركي ومواقع انتشار الفصائل المسلحة، والأهم سحب ورقة التهديد الأمني



الذي يشكله حزب العمال الكردستاني من التعامل الأحادي التركي، من خلال وضع استراتيجية مشتركة، تجبر تركيا على التخلي عن النهج الأحادي في مواجهة هذا التهديد داخل الحدود العراقية. (الياس ، ٢٠٢٤ ، ص ٩)

ويمكن القول إن مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا، جاءت ترجمة للحاجات الأمنية التركية في شمال العراق، إلا إنه عند مراجعة استراتيجية الأمن القومي التركي، نجد أنها تشير إلى العديد من الأحزمة الأمنية التي تمثل مداخل مؤثرة للأمن القومي، وتحديدًا بالخط الجغرافي الممتد من حلب السورية حتى الموصل العراقية، الذي تعتبر تركيا أن تجاوزه من أية قوة محلية أو إقليمية، يعني تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي؛ ولذلك أصبح وجود عناصر حزب العمال الكردستاني على طول هذا الحزام الجغرافي، بمثابة فجوة أمنية عانت منها تركيا كثيرًا، وهو ما تحاول تجاوزه عبر المذكرة الأمنية الأخيرة. (الياس ، ٢٠٢٤ ، ص ٨)

وكان التعاون الأمني بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ضد مقترح كيان كورد كردي فُعلت إتفاقية التعاون الأمني بين العراق وتركيا في ٢٤ مارس ١٩٨٤م، وسمح للقوات التركية بالتوغل داخل الأراضي العراقية مسافة (٣٠ كم)، بهدف مهاجمة المناطق الكردية الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (Pkk)، وبعد يومين من بدء العملية قامت الطائرات التركية بقصف بعض مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة (بالكنيان) الواقعة قرب الحدود التركية الإيرانية. (سيف الدين ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٧)

المبحث الثاني : النزاعات المائية

كثيراً ما تثار أزمة المياه في العراق، قديماً وحديثاً، كلما تفاقم النقص في توفير المياه لأغراض الشرب والزراعة والصناعة، وبالتأكيد أن موضوع مشكلة المياه للعراق ليس بالجديد بل يمثل أحد أخطر المشاكل التي تواجه بلاد الرافدين، والمرتبطة بالعلاقات مع الدول التي تمثل المنابع الرئيسة لنهري دجلة والفرات وروافدهما. وتؤكد مجريات تلك العلاقات بأن العراق سيواجه حتماً أزمة مائية كبيرة نتيجة اكتمال بناء المشاريع والسدود التي أنجزتها فعلاً كل من تركيا وإيران، ويبدو أن هذا الاتجاه الخطير في مجال السياسات المائية يمثل استعداداً لمرحلة مقبلة من صراعات إقليمية محورها التحكم بالمياه ومقايضتها بمواقف سياسية واقتصادية. ودون شك فإن أبرز الخاسرين من هذه السياسات هو العراق، والمؤسف أن الحكومات العراقية لم تستعد لمثل هذه الأزمة من خلال التخطيط المائي الجيد والذي يترافق مع قلة التخصيصات المالية في الموازنات الاتحادية لإقامة السدود والنواظم المائية. وإذا كان النفط الخام يمثل في بعض جوانبه شأناً خارجياً لا يهم العراق لوحده على اعتبار أن النفط يمثل عصب الصناعة والمصدر الرئيس



للطاقة العالمية، لكن قضية المياه هي شأن ذلك المواطن العراقي البسيط الذي لا يرغب أن يرى نفسه محروماً من نعمة الله (سبحانه) من المياه النقية للشرب أو لزراعة أرضه لتوفير الغذاء لإدامة حياته ووجوده. أدت التحديات الطبيعية، وفي مقدمتها المياه دورها في إقامة تلك الحضارة العريقة. فهو يواجه اليوم تحديات من نوع جديد في قضية توصف أحياناً (بالقنبلة الموقوتة) المتمثلة بالمشاريع الاروائية التركية على نهري دجلة والفرات وعلى الانهار المشتركة بين العراق وايران وما ستركها من اثار اقتصادية واجتماعية وبيئية وحتى سياسية. (العيساوي ، ٢٠١٨ ، ص ١-٢)

ويعد العراق من الدول الخمس الأكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ في العالم ويصل معدل الإجهاد المائي به لأعلى المستويات ما يعني عدم توفر الماء العذب لسكانه، نتيجة انخفاض معدل المياه عام ٢٠٢٣ في سد الموصل الأكبر بالعراق وسد "دوكان" لأدنى مستوياتها، كما انخفضت معدلات هطول الأمطار بنسبة ٤٠% عن المتوسط، وقد انخفضت حصة العراق من المياه انخفضت من (٧٣ م٣) عام ٢٠٠٣ إلى (٥٠ م٣) عام ٢٠٢٠، وأرجعت بغداد ذلك لملاء السدود التركية على نهر الفرات ومنها سد أليسو، أتاتورك، كيسلي، كايا)، حيث بنت تركيا أكثر من ٦٠٠ سد وخزان على كلا النهرين، ومن المقرر بناء ٦٠٠ آخرين على مدار العقود المقبلة، ويتوقع أنه بحلول عام ٢٠٤٠ سيصبح العراق بلداً بلا أي أنهار وسيموت نهراً دجلة والفرات ببطء ٢٥، مما يعرض العراق لأزمة مائية حادة. (سليمان ٢٠٢٥ ، ص ١٠١)

وتتعلق بقضية المياه، إذ تتبع معظم أنهار العراق من الأراضي التركية والإيرانية وما يتطلبه ذلك من العراق من إتباع سياسة قائمة على التعاون والسلام من أجل معالجة هذه المشكلات عن طريق الحل الدبلوماسي وتوقيع الاتفاقيات التي تبين التوزيع المشترك للمياه بين الدول المجاورة. وترتبط المصالح المشتركة أيضاً بمسألة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين هذه الدول، وتتطوي قضايا الأمن في الإقليم على أهمية قصوى. فقد كانت تركيا تخشى من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق والذي رأت تركيا أن أكبر تهديد أمني بالنسبة لها نتيجة لذلك الاحتلال هو إنشاء دولة كردية في شمال العراق. وأبدت أيضاً قلقها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة إزاء أكراد العراق مما دفعها إلى مزيد من توثيق علاقاتها مع إيران، علماً بأن ازدياد نشاطات حزب العمال الكردستاني في إيران PJAK ساهم هو الآخر في دفع الدولتين إلى مزيد من التقارب. (توفيق ، ٢٠١٠ ، ص ٢)

ولم تعد الحروب كما هي عليه اليوم أو كما كانت في السابق تقتصر على القوة الصلبة (الاقتصادية والعسكرية) بل تطورت إلى حروب القوى الناعمة (التأثير الثقافي والفكري)

والتكنولوجي)، فضلاً عن حروب التجويع والعطش والتحالفات، ومن وجهة نظر خبراء المياه يرون أن الصراعات القائمة والقادمة ستكون حروب المياه والموارد، بعد أن فشلت وتراجعت الحروب التقليدية في فرض الإملاءات وكسر إرادات الشعوب، من هنا فمن الصراعات المرشحة والقادمة هي حروب المياه تحت وطأة ازدياد النمو السكاني في دول العالم ومن ثم الزيادة في الطلب على المياه. (الشويلي ، ٢٠١٩، ص ١٤١)

وبسبب خصوبة الأراضي الزراعية التركية الأمر الذي أدى إلى استصلاح مساحات واسعة عبر مشروع (GAB) يجعلها من أكبر المناطق الإنتاجية في الغابات الزراعية في المنطقة بعد تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية في كل من العراق وسوريا جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية وعدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تشترك في الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع في المياه كما افتقرت الأنهار المتشاطئة منذ منتصف القرن السابق لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار رغم العريفات في المعاهدات والقوانين للأنهار الدولية وتحديد المعايير الأمثل للاستخدام المشترك إلا أن الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عن أطروحات القانون الدولي وإفرازاته. فقد قامت تركيا بتنفيذ مشروع الغاب بحجة تطوير المشروعات الزراعية والأغنام لكي تتمكن من الضغط على سوريا والعراق والتهديد بحرمانها من المياه ونظراً لأن تركيا لا تستطيع تبرير خفض المياه إلى البلدين العراقي والسوري فإنها تطرح موضوع التعاون والمساهمة في عملية التسوية مع إسرائيل، ومن جهة أخرى تطرح على العراق الاستغناء عن مياه نهر الفرات بحجة أن مياه نهر دجلة كافية للتنمية في العراق. وإن مشروع الغاب يعد من بين أهم المشاريع المائية التركية في هضبة جنوب شرق الأناضول في حوضي دجلة والفرات، ويسكن هضبة الأناضول طبقة فقيرة ذات أغلبية كردية، وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع حوالي ٧٤ ألف كيلو متر مربع وتمثل نسبة ١٠% من مساحة تركيا كدولة، ومن الجدير بالذكر فإن فكرة المشاريع المائية التركية انطلقت منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، على الرغم من إنشاء سد (كيبان) على نهر الفرات في عام ١٩٦٥، ويستخدم مشروع الغاب مياه نهري دجلة والفرات ويمتد في محاذاة الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا مع كل من سوريا والعراق، ويتضمن المشروع ١٣ مشروعاً رئيساً منها ٧ مشاريع ضمن حوض نهر الفرات و ٦ مشاريع ضمن حوض نهر دجلة ويتضمن إنشاء ٢٢ سداً مع ١٩ محطة كهربائية وتروي ١٠.٦٣٣ مليون هكتار والتي تستهلك ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً للري، ومجموع سعة المحطات الكهرومائية ٧٥٦٠ ميكا واط، وخزن ما يزيد عن ١٢٨ مليار متر مكعب من المياه. ويتصف هذا المشروع بالضخامة



وحجم الإنفاق فقد وصل مجموع ما تم الاتفاق عليه منذ ١٩٨١ نحو ٩ مليار دولار فضلاً عن ذلك فإن هذا المشروع استخدم للتخلص من البطالة بين صفوف الأكراد الأتراك في جنوب شرق الأناضول، لعدم انخراطهم في صفوف المعارضة الكردية المتمثلة في حزب العمال الكردستاني . وكان مقررًا للمشروع بأن ينتهي العمل به في تركيا خلال العام ٢٠١٠ على أن يتم تأمين مبلغ ١.٣ مليار دولار كل عام، لكن العجز التركي من الاستمرار في تأمين هذه المبالغ جعل تركيا تبحث عن مصادر أخرى لتمويل المشروع، ولذلك وجدت تركيا الخيار الأفضل باللجوء إلى دول ومؤسسات أجنبية أسهمت في تقديم مساعدات مالية لإكمال مشاريعها ومن بين تلك الدول والمؤسسات هي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسويسرا واليابان وصندوق النقد الدولي وغيرها) . (الشويلي ، ٢٠١٩ ، ص ١٤٣-١٤٤)

وإن المياه العربية هي في معظمها مياه مشتركة مع دول في خارج المنطقة، لذا تمثل أزمة المياه في دجلة والفرات وصفاً نموذجياً لأزمة المياه في الشرق الأوسط، في نهاية القرن العشرين، فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك جغرافية متميزة واستراتيجية، كما لها سيطرة كاملة على النهرين في مواجهة دولتي سوريا والعراق، ويعتبر كل دجلة والفرات أنهاراً دولية وفقاً لأحكام القانون الدولي حيث أن حوضها يمر في أقاليم دول مختلفة، وكون هذه الدول تحاول بسط سيادتها على المياه، فإنه والحالة هذه يجمع المحللون على أن نهرا دجلة والفرات مميّزاً للأنهار الدولية التي قد تكون مسبباً في قيام الحروب المستقبلية بسبب سوء توزيع مياهها. وقد احتل هذا الموضوع أهمية كبيرة في مختلف اللقاءات والاجتماعات التي عقدت بين البلدان الثلاثة في العقود الأخيرة، وبما أن تركيا رفضت تطبيق الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الدولية، وهو ما أدى إلى تحول قضية المياه من قضية للتعاون المشترك إلى قضية متنازع حولها. فالمشاريع التركية تستهلك حوالي ٢٦ مليار من إجمالي الموارد المائية لنهر الفرات وتبعاً لذلك ينخفض المورد المائي بنسبة تعادل ٢٥% من معدل المورد الحالي الواصل إلى العراق من مياه الفرات. أما بالنسبة لسد أليسو والذي يعتبر الأخطر على العراق كونه الأقرب للحدود العراقية والذي سوف يعمل على حصر آخر متر مكعب من المياه التي تغذي نهر دجلة من الأراضي التركية. لذا والحالة هذه فإن شح المياه وجفاف الأنهر العراقية بسبب قطع المياه من قبل تركيا وإيران والذي سيزيد من قلة المياه في العراق وخاصة من الناحية الزراعية، إذ سيكون العراق السوق الأكبر والأوفر لكل من تركيا وإيران بحيث سيزيد من استيراد المواد الغذائية والزراعية، بحيث سيكون عليه استيراد أكثر من ٧٠% من احتياجاته من الفواكه والخضر. (البياتي ، ٢٠١٩ ، ص ١١٤)

المبحث الثالث

تأثير عدم الاستقرار السياسي في العراق على استراتيجيات تركيا

يُعد التحول الديمقراطي من نظم سلطوية غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية دستورية عملية صعبة وبالعلة التعقيد، خاصة إذا كان هذا التحول نتيجة تدخل عسكري وليس عن طريق النظام السياسي الحاكم، أو نتيجة ثورة شعبية داخلية تطالب بإسقاط النظام وممارسة الديمقراطية التي حُرِّموا منها، على اعتبار أن الديمقراطية هي حكم الشعب، ويتم بمقتضاها ممارسة الديمقراطية بين الحكومة والمجتمع، حيث يتم بواسطتها انتهاج الأسلوب الديمقراطي كشرعية وممارسة، ومن خلال الديمقراطية تنتهي أزمة الشرعية للنظام السياسي، وأزمات الهوية والمشاركة السياسية والتمنية، ويُصاحبها تغير باعتبارها نمطاً جديداً يفسر علاقة السلطة بالمجتمع، (محمد ، ٢٠٢١، ص ٣٤) وكما يعد عدم الاستقرار السياسي من أكثر الظواهر الشائعة في البلدان العربية ومنها العراق ، ويحمل في طياته الكثير من الخطورة، وعدم الاستقرار السياسي مفهوم سياسي معقد نوعاً ما من حيث تأثيره وتأثيره بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، فهو قد يفهم منه عدم الاستقرار الحكومي أي يقتصر على التغيرات السريعة في مفاصل السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل عدم الاستقرار المؤسسي أي التحولات الشاملة في كل مفاصل الدولة، أي تحول شكل الدولة ونظامها السياسي، كذلك يشمل الأشكال المختلفة للعنف السياسي مثل الاضطرابات والمظاهرات والاعمال المسلحة والحروب الاهلية والحركات القومية والدينية، ان بحثنا لا يتعلق بالاستقرار او عدم الاستقرار السياسي، (الخرجي وحيد ، ٢٠٢٢ ، ص ١٩٩) ويحظى العراق بمكانة متميزة في الفكر الاستراتيجي التركي ومحدد محوري في السياسة الخارجية لها، وينبع ذلك من أهمية العراق الاستراتيجية وموقعه الجغرافي فهو الجار الجنوبي لتركيا وتمتد الحدود البرية بينهم إلى (تركيا ٣٣١ كم) كما تتنوع العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تربط بين الدولتين، حيث ترى أنقرة أن استقرار العراق يشكل أهمية بالغة بالنسبة لها ولمستقبل الشرق الأوسط، لاسيما وأنها تأثرت اقتصادياً وأمنياً بالتعثرات السياسية التي شهدتها العراق خلال العقود الأخيرة بداية من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) مروراً بحرب الخليج الثانية ١٩٩١ ثم الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وما أعقبها من حالة عدم استقرار سياسي وفوضى أمنية شهدتها بلاد الرافدين، لقد كامل أسفرت عن هشاشة سياسية وتواجد عدد من الميليشيات الطائفية المسلحة بالعراق، فضلاً عن الخلافات بين الحكومة المركزية ببغداد وحكومة إقليم كردستان العراق بأربيل، ولذا تعمل تركيا على تعزيز تعاونها مع العراق على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني بما يحقق مصلحة الأمن القومي التركي. وقد سيطرت نظريتين خلال فترة

الدراسة على الفكر الاستراتيجي التركي، وأولها هي نظرية "العمق الاستراتيجي" لوزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داوود أوغلو القائمة على تفسير المشكلات والتي تصنف منطقة الشرق الأوسط كمنطقة استراتيجية لأنقرة، وقد دعا "أوغلو" لضرورة الارتقاء بالدور التركي الإقليمي، وربط تحقيق الأمن القومي التركي باتباعها سياسة خارجية تسعى إلى استقرار داخلي وإقليمي، وقد اعتمدت الحكومات

التركية على هذه النظرية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠) التي عرفت بسياسة الانفتاح التركي على الدول العربية حيث تم تضاعف التبادل الاقتصادي وتعزيز التعاون السياسي والثقافي بين أنقرة والدول العربية بما فيها العراق لمعالجة كافة القضايا الخلافية بين أنقرة وبغداد وتقدم الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو ٢٠٢٣م رؤيته لمستقبل السياسة الخارجية لبلاده القائمة على تحقيق "رؤية قرن تركيا" بمناسبة مرور (١٠٠) عام على تأسيس الجمهورية، والتي تعد امتداد لرؤية "العمق الاستراتيجي"، وتقوم على "جعل تركيا النجم الصاعد في الشرق الأوسط عبر تبني سياسة خارجية تقوم على التقارب مع مختلف الدول وتقدم الاقتصاد التركي". (سليمان ، ٢٠٢٤ ، ص ٨٨-٨٩)

ويعد عام ٢٠٢٤ نقطة تحول إيجابية في العلاقات التركية العراقية نظراً للزخم الذي شهدته بمختلف المجالات، بيد أن هناك عدد من التحديات التي تواجه تحقيق الشراكة الاستراتيجية بين أنقرة وبغداد، ومنها: صعوبة تنفيذ طريق التنمية اذ يعد مشروع "طريق التنمية" مشروع حيوي كممر إقليمي سيربط العراق وتركيا لجسر يربط دول الجنوب بالشمال الأوروبي، بيد أن هناك تحديات تواجه تنفيذه أولها توفير الدعم المالي له، والثاني معالجة المشكلات الأمنية على طول الطريق وخلال سنوات تنفيذه الممتدة حتى عام ٢٠٢٨ بالمرحلة الأولى، حيث من المتوقع تنفيذ حزب "العمال الكردستاني" أو بعض الميليشيات المسلحة الناشطة بالمنطقة هجمات على المشروع لعرقلة تنفيذه مما سيضر بالتعاون الاقتصادي التركي العراقي وان معضلة تواجد "الكردستاني" بالعراق تستمر معضلة تواجد قيادات وعناصر حزب "العمال الكردستاني" في شمال العراق، وهو يهدد الأمن التركي والعراقي ويجب استمرار التعاون الأمني بينهم وهذا محل خلاف حيث تتحفظ بغداد على رغبة تركيا في إنشاء "حزام أمني" بشمال العراق بعمق (٣٠ - ٤٠ كم) لقطع الصلة ومنع الانتقال بين عناصر التنظيمات الكردية المسلحة من سوريا للعراق والعكس، لأنه يعد "اعتداء" على سيادة العراق وهو ما دفع بغداد لتصنيف "الكردستاني" كتتنظيم محظور وليس "إرهابي" مما يضع حدود سياسية قانونية في التعامل معه. (سليمان ، ٢٠٢٤ ، ص ١٠٤)



وإن سياسة حسن الجوار مفيدة للعراق لأنها مفتاح الاستقرار السياسي ودعم للنظام السياسي. إن ضعف العراق منذ فرض العقوبات عليه في آب ١٩٩٠ واستمرار هذه العقوبات ثم احتلاله في عام ٢٠٠٣ أدى إلى ضعف قوته العسكرية، في الوقت الذي تمكنت فيه إيران وتركيا من تطوير قدراتهما العسكرية مما أدى إلى فقدان معادلة التوازن الذي كان يقوم بها العراق في السابق. فضلاً عن ذلك أثبتت الحروب بأنها لا يمكن أن تحل الصراعات. فالحرب العراقية - الإيرانية الحقت خسائر كبيرة بالطرفين، بالإضافة إلى خلق حالة من التوتر والعداء بين الدولتين، في الوقت الذي أعطت مكاسب للدول الكبرى التي أرادت إضعاف الدولتين. وعليه فإن سياسة حسن الجوار واعتماد مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية سيؤدي إلى تطوير العلاقات مع تركيا وإيران لخدمة المصالح المشتركة للدول الثلاث. وهذا ما سيعزز من قوة النظام السياسي في العراق ويدعم تجربته الديمقراطية في الوقت الحاضر والمستقبل. كما تساهم سياسة حسن الجوار في مساعدة العراق في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول فضلاً عن تطوير علاقاته السياحية والثقافية معها. (توفيق، ٢٠١٠، ص ٣)

المبحث الرابع: المنافسة مع إيران والقوى الإقليمية الأخرى في العراق

وجدت إيران نفسها في مأزق بين الخيارات المتناقضة في بداية الحرب على العراق، بين الرغبة في إسقاط عدوها، نظام صدام حسين من جهة، ووجود العدو الأكبر لها، الولايات المتحدة على حدودها. على الرغم من ذلك، كانت إيران تقدم المساعدة اللوجستية والتدريب والاستخبارات للعراق، حيث كانت تلعب دوراً أكثر أهمية في الاقتصاد العراقي، من خلال الاستثمارات، وكذلك العقارات والتجارة والصناعة في العراق. يمثل العراق حالياً أكبر مستورد للسلع غير النفطية من إيران، وشاركت إيران في إعادة بناء البنية التحتية العراقية، حتى لتوقيع الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الموقعة عام ٢٠٠٨، حيث ضغطت على القاعدة الشيعية لتحقيق انسحاب القوات الأمريكية في أسرع وقت ممكن، ومنع تكوين علاقات استراتيجية طويلة الأمد بين الولايات المتحدة والعراق، ورغم عدم قدرتها على منع هذا التوقيع، نجحت في وضع بعض الشروط المتعلقة بالشرط الذي حظرت استخدامه من الأراضي العراقية لمهاجمة دول أخرى وعملت على الضغط على حكومة المالكي لمنع امتداد وجود القوات الأمريكية في العراق بعد ٢٠١١. (جعفر، ٢٠٢٣، ص ٤٣-٤٤)

شهدت المدة من ٢٠١٠-٢٠١٤ بداية ميل السياسة تركيا نحو القيادة الإقليمية، خاصة بعد اندلاع الثورات العربية التي بدأت أواخر عام ٢٠١٠، إذ عززت تركيا الاستراتيجية الجديدة، وعملت بشكل جدي من أجل القضاء على الخصومات بين الأطراف الإقليمية، ومحاولة الاندماج



مع النظام العالمي ككل . وقد استثمرت تركيا هذا التوجه الجديد في سياستها الخارجية لتعزيز قوتها وسطوتها على صعيد الخريطة السياسية الداخلية المحلية. لاسيما بعد الفوز الثالث لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١٠. وفيما يتعلق بعلاقات تركيا مع العراق بعد عام ٢٠١٠ وسياستها الجديدة تجاهه لاسيما في ظل اندلاع ثورات الربيع العربي من جهة، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق من جهة أخرى، فقد شهدت توتراً سياسياً متصاعداً كما سيتم بحثه لاحقاً حتى احتلال داعش للموصل وأجزاء واسعة من العراق في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ومن جانبه فإن العراق حرص على بناء أفضل العلاقات مع الدول المجاورة ودعا الشركات العالمية إلى إعادة إعمار ما دمره الاحتلال الأمريكي وتداعيات ما تبعه من إرهاب؛ فبعد عام ٢٠١٠ تصاعدت الأزمات بين العراق وتركيا بسبب بعض المواقف التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه قضايا عدتها الحكومة العراقية آنذاك تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق؛ لذلك شهدت العلاقات الثنائية تراجعاً كبيراً لاسيما خلال الولاية الثانية لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ٢٠١٠-٢٠١٤، مع مطلع عام ٢٠١١ حصلت تطورات سياسية وأمنية في المنطقة أثرت في العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا سلباً وإيجاباً، وجاء التطور الأول وهو انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق عام ٢٠١١ في عهد الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦) بعد عقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة . (النعيمي ، ٢٠٢٣ ، ص ١٧)

وان المصالح الأمريكية في منطقة الخليج تقضي بعدم سيطرة أي دولة إقليمية أو عالمية على منابع النفط، والتحكم بأسعاره، لما له من تأثير على الاقتصاد العالمي، ولهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجياً للسيطرة على الانظمة الحاكمة في المنطقة لضمان مصالحها. (جعفر ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٦)

وفي عام ٢٠٠٨ قد أسهم هذا الانسحاب في دخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التحسن سياسياً واقتصادياً، والتطور المهم الثاني الذي حصل هو الثورات العربية التي حدثت عام ٢٠١١، لاسيما الثورة السورية التي تحولت فيما بعد إلى أزمة كبيرة إثر تدخل قوى إقليمية ودولية فيها، ونتيجة لاختلاف المواقف بين العراق وتركيا تجاه الأزمة السورية حصل نوع من التوترات بين البلدين استمرت في التأثير سلباً على العلاقات بنسب متفاوتة حتى وصول حكومة الكاظمي عام ٢٠٢١ التي انتهجت سياسة التقارب مع دول الجوار ومنها تركيا، وحصلت بعدها تطورات مهمة لاحقة بعد مجيء حكومة السوداني ٢٠٢٢. بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في العراق عام ٢٠١٠ تصاعد التوتر في العلاقات العراقية-التركية نتيجة تأييد الحكومة التركية للقائمة التي كان يرأسها أياد علاوي (القائمة العراقية) المنافسة لقائمة نوري المالكي (قائمة ائتلاف دولة



القانون) واستمالة الكرد فيما بعد على حساب الحكومة المركزية لاسيما بعد الاتفاق النفطي بين حكومة إقليم كردستان والحكومة التركية في ٢٥ آذار ٢٠١٣، وهو ما تعارض مع الدستور العراقي .بالنسبة لتركيا، جاءت القشة الأخيرة التي قصمت ظهر العلاقات مع العراق بعد يوم من انسحاب الولايات المتحدة الرسمي من العراق في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ عندما أصدرت بغداد مذكرة اعتقال لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بتهمة تتعلق بـ(الإرهاب)، وتزايد التوتر في العلاقات العراقية-التركية بعد رفض تركيا تسليم الهاشمي، وكان الأخير قد توجه في البداية إلى أربيل، وقد رفضت حكومة كردستان العراق تسليمه إلى السلطات العراقية، وتوجه بعدها إلى قطر والسعودية ، (النعيمي ، ٢٠٢٣ ، ص ١٨)

وان تحليل عوامل القوة التي تمتلكها تركيا وإيران يشير الى ان التنافس في العلاقات بين البلدين امر طبيعي لبلدين مهمين، وانها لم تكن تسير باتجاه اضعاف كل طرف للطرف الاخر، لان من يسعى لأضعاف الطرف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، ومن ثم كان هناك اتجاه بان كل من تركيا وإيران لا ينظر كل منهما للآخر بانه عدواً او خصماً بل صديقاً وشريكاً وجاراً حسناً، ترجمته لاحقاً السياسات المتبادلة القائمة على المصالح المشتركة دون الركون الى تعميق الخلافات ولا سيما ان كلتا الدولتين تختلفان دينياً وأيديولوجياً وكذلك في طبيعة النظام السياسي القائم في كل منهما. ان طبيعة التحديات الامنية التي اتسمت بها البيئة الاقليمية فرضت على تركيا وإيران قيام علاقاتهما الثنائية على قاعدة التعاون المشترك وتبادل المصالح تحقيقاً لمصالحهما القومية، مما ادى الى تعزيز التعاون الامني الاستراتيجي بينهما، وهو ما تمت ترجمته في عام ٢٠٠٤ بالتوقيع على الاتفاق الامني الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة ارهابية ، فضلاً عن سعي ايران الى ضمان حياد تركيا في اية مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب، او اي حظر اقتصادي ضدها نظراً لعضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي وتحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الامريكية. " (علي ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٥-١٧٦)

وان تنوع صور التنافس والمصالح بين تركيا وإيران في العراق لا ينفي وجود مصالح مشتركة للدولتين تسعيان إلى تحقيقها لعل أهمها منع قيام دولة كردية في شمال العراق الذي يمكن أن يكون بداية لتجزئة الدولتين، الأمر الذي فرض على تركيا وإيران التفاهم والتعاون للحيلولة دون تحقيق ذلك كونه قد يؤدي إلى تشجيع النوازع الانفصالية لأكراد تركيا وإيران، (علي ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٩) وكان الهاشمي يظهر في اجتماعات مع الرئيس التركي ورئيس الوزراء أردوغان ورئيس المخابرات، مع تصاعد التوترات بشأن أزمة الهاشمي، أجرى المالكي مقابلة مع صحيفة

وول ستريت جورنال في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ كشف مدى توتر العلاقات العراقية التركية قائلاً: "ترحب بتعاون [تركيا] معنا اقتصادياً، ونحن منفتحون عليهم، لكن لا يمكننا التدخل في الشؤون السياسية... تركيا تتدخل من خلال دعم شخصيات وكتل سياسية معينة، لقد اعترضنا باستمرار على انخراط سفيرهم السابق في السياسات المحلية، واعترف المسؤولون بأخطائهم. بالنسبة لرئيس الوزراء أردوغان، الذي يميل إلى إضفاء الطابع الشخصي على قضايا السياسة الخارجية، عدت اتهامات المالكي العلنية إهانة مباشرة له، في أعقاب التحرك ضد الهاشمي، مهدت هذه التصريحات المتبادلة الأجواء لتفاقم الخلاف بين الزعيمين، إذ اتهمت أنقرة المالكي بإذكاء الطائفية فيما أكدت بغداد أن تركيا تتدخل في شؤون العراق الداخلية، في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، وصف أردوغان المالكي بأنه "متمركز حول الذات" واتهمه بإثارة الصراع الطائفي، ورداً على ذلك ندد المالكي بسلوك تركيا باعتباره سلوك "دولة معادية"، بعد ذلك بوقت قصير، في أيار/ مايو من العام نفسه أحرق المتظاهرون في البصرة العلم التركي وهددوا العمليات التجارية التركية في العراق، واعتذرت بغداد رسمياً عن هذه الأحداث وأرسلت سابقاً مبعوثين إلى أنقرة لإصلاح الوضع، ولم تهدأ الخلافات خلال صيف وخريف ٢٠١٢، إذ استمر كلا الجانبين في إصدار شكاوى دبلوماسية والانخراط في صراع سياسي متبادل، ففي تموز/ يوليو ٢٠١٢، على سبيل المثال، اتهمت بغداد تركيا بانتهاك مجالها الجوي ومنعت الطائرات التركية مؤقتاً من التحليق فوقها، متذرة بـ "مشاكل فنية" كبيرة، وأفادت الأنباء أن المسؤولين العراقيين يفقدون صبرهم من الغارات الجوية التركية في مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، (علي، ٢٠١٦، ص ١٩) وشددت بغداد لهجمتها ضد هذه العمليات حتى في الوقت الذي تواجه فيه تركيا عدداً متزايداً من هجمات حزب العمال الكردستاني من قواعد في الخارج. في مقابل هذه التصريحات حذر رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، نظيره العراقي، نوري المالكي، من إذكاء التوترات الطائفية بين الشيعة والسنة والأكراد في العراق، من خلال تصرفاته مع شركائه في الائتلاف الحاكم، وبعد لقائه رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني في إسطنبول، قال أردوغان: إن "التطورات في العراق لا تبشر بخير، ولا سيما سلوكيات رئيس الوزراء الحالي تجاه شركائه في الائتلاف"، وأضاف في مؤتمر صحفي أن أساليب المالكي تثير قلقاً بالغاً لدى الجماعات الشيعية وبرزاني والجماعات العراقية"، مشيراً إلى أنه ناقش هذه المسائل مع الزعيم العراقي الكردي، وكان برزاني اتهم المالكي، في وقت سابق بـ "إعادة البلاد إلى الديكتاتورية"، كما أوقفت الحكومة الكردية صادراتها النفطية احتجاجاً على ما وصفته بـ "عدم التزام بغداد دفع المستحقات المالية للشركات النفطية العاملة في الإقليم". وأكد نائب رئيس الوزراء التركي بشير



أتالاي بشأن قضية الهاشمي التزام تركيا بحماية الضيوف قائلاً: "إن وزارة الخارجية تتابع التطورات بشأن هذه القضية بحساسية... نحن بلد مضياف وإننا نتابع التطورات في هذا الموضوع بحساسية، حالياً الهاشمي ضيف في بلدنا، نحن نعتني بالضيف، أي أن تركيا تقوم بنفس الطريقة التي يعامل بها الضيف، تركيا لديها حساسية تجاه استضافة الضيوف ونحن نحمل تلك الحساسيات ويسعدنا الترحيب بضيوفنا"، وفي أواخر تموز/ يوليو، ٢٠١٢ منحت أنقرة تصاريح الإقامة له ولحاشيته، مما سمح لهم بالاستقرار وإقامة دائمة في شقق إسطنبول. (علي ، ٢٠١٦ ، ص ٢٠) ودخلت تطورات الأزمة السورية بتأثيرها السلبي على العلاقات بين البلدين بسبب اختلاف مواقف الحكومتين منها لتكون عاملاً إضافياً آخر للتوتر؛ فبينما عارضت تركيا سياسات النظام السوري تجاه الثورة السورية وقامت بدعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، اتخذت الحكومة العراقية موقف الحياد تجاه الأزمة بهدف انتهج سياسة متوازنة قائمة على عدم تزويد المعارضة بالسلاح والدعوة لانخراط المعارضة والنظام في حوار لحل الأزمة على الرغم من أن الحكومة العراقية كان لها موقف مغاير من النظام السوري قبل الأزمة لاسيما بعد أن قدمت تركيا للعراق ملفات وأدلة تثبت تورط سوريا في التفجيرات التي شهدتها المدن العراقية خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، لكن يبدو أن إيران كان لها تأثير واضح في تغيير موقف حكومة المالكي آنذاك من تطورات الأزمة السورية وعدم تصعيد الموقف مع النظام السوري. (علي ، ٢٠١٦ ، ص ٢١)

الخاتمة

نستنتج مما تقدم أن العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ شهدت تحولات حادة وتحديات مر مركبة فرضتها تغيرات البيئة السياسية والأمنية والإقليمية، ويمكن إيجاز أبرز ختامات الدراسة في النقاط التالية:

١- الأمن المائي والنزاع الهيدروليكي: تشكل السياسات المائية التركية والمشاريع الإروائية الكبرى (مشروع GAB وسد أليسو) تهديداً وجودياً للأمن المائي العراقي، مما يتطلب تفعيل التشريعات والقوانين الدولية والوصول إلى معاهدات ملزمة تقرر بالانتفاع المنصف والمعقول للمياه المشتركة.

٢- الموارد الاستراتيجية والفرص الاقتصادية: رغم التحديات الأمنية والمائية، يمتلك البلدان مقومات اقتصادية وجيوسياسية هامة (مثل مشروع طريق التنمية والتصنيع والتبادل التجاري) تشكل دافعاً متجدداً لبناء شراكة استراتيجية مستدامة في حال حسم الملفات الشائكة.

٣-التنافس والتوازن الإقليمي: تحول العراق بعد عام ٢٠٠٣ من دولة حاجز إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، لا سيما بين تركيا وإيران. ورغم تباين الأدوات والأهداف، فإن هناك مصالح تقاطعية تحكم هذا التنافس وتمنع الانزلاق نحو المواجهة المباشرة، مما يفرض على العراق اتباع سياسة متوازنة قائمة على حسن الجوار والدبلوماسية الأنشطة لحماية أمنه القومي وسيادته.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

١. بكر، علي (٢٠٠٠). التوغل التركي في شمال العراق والتوازنات الإقليمية. دار المعارف.
٢. الجهماني، خالد (١٩٩٩). نشأة الحركة الكردية وحزب العمال الكردستاني. منشورات الساحل.
٣. خروب، إبراهيم (٢٠١٦). إدارة الموارد البشرية والتكنولوجية في عصر الرقمنة. عمان: دار الشروق.
٤. روبنس، فيليب (١٩٩٢). تركيا والشرق الأوسط: العلاقات الاقتصادية والأمنية. ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية.
٥. عامر، سعيد (٢٠١٦). الثورة التكنولوجية والموارد الحاسوبية في التخطيط الإداري. دار النهضة.
٦. عامر، سعيد (٢٠١٨). إدارة الموارد الاستراتيجية والبشرية في البيئة المعاصرة. دار الفكر العربي.
٧. عبداللطيف، عبد المنعم (٢٠٢٢). الاقتصاد الطبيعي وتقييم الموارد القومية. دار الكتب العلمية.
٨. العزاوي، قيس (٢٠٠٥). الأحزاب السياسية والحركات الثورية في تركيا الحديثة. بيروت: دار الطليعة.
٩. فرح عبد الكريم محمد (٢٠١٤). الاستراتيجية المائية التركية والقانون الدولي للأمناء المشتركة. دار الأكاديميون.
١٠. النعيمي، أحمد (٢٠٠٣). العلاقات الدولية والأمن الحدودي في الشرق الأوسط. عمان: دار الشروق.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية

١. أحمد، عبد المجيد (٢٠٢٠). الموارد التكنولوجية والإدارة الاستراتيجية للمؤسسات. المجلد ٤، العدد ٤٩.
٢. أمين، وعبد الله (٢٠٢٦). حسابات الجانبين العراقي والتركي بشأن توقيع مذكرة التفاهم الأمني. دراسات إقليمية وسياسية.
٣. إلياس، هادي (٢٠٢٤). تحليل مذكرة التعاون الأمني بين العراق وتركيا وانعكاساتها الاستراتيجية. مجلة الدراسات الجيوسياسية.
٤. البياتي، محمد (٢٠١٩). الأزمة المائية وأثر المشاريع التركية على الأمن الغذائي في العراق. مجلة العلوم السياسية.
٥. توفيق، سعد (٢٠١٠). سياسة حسن الجوار وتأثيرها على استقرار النظام السياسي العراقي. دراسات إقليمية.
٦. جعفر، أحمد (٢٠٢٣). الاستراتيجية الإيرانية والمنافسة الإقليمية في العراق بعد ٢٠٠٣. مجلة الفكر السياسي.
٧. الخزرجي، وحيد (٢٠٢٢). أثر عدم الاستقرار السياسي في النظم العربية: العراق أنموذجاً. مجلة العلوم الاجتماعية.
٨. سليمان، محمود (٢٠٢٤). رؤية 'قرن تركيا' وتأثير عدم الاستقرار السياسي في العراق على الاستراتيجيات التركية. مجلة السياسة الدولية.



٩. الشويلي، جاسم (٢٠١٩). حرب المياه ومشروع الغاب التركي: التحديات والآثار المستقبلية. مجلة الدراسات الاستراتيجية.
١٠. العباس، فاضل (٢٠١٧). التنافس الإقليمي التركي الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي. مجلة دراسات دولية.
١١. علي، حيدر (٢٠١٦). العلاقات التركية - الإيرانية وأثرها على المشهد السياسي العراقي. مجلة البحوث السياسية.
١٢. محمد، صلاح (٢٠٢١). التحول الديمقراطي وأزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. مجلة الفكر السياسي.
١٣. النعيمي، أحمد (٢٠٢٣). العلاقات العراقية التركية في ظل التحولات الإقليمية (٢٠١٠-٢٠٢٢). مجلة دراسات إقليمية.
١٤. هادي، باسم (٢٠٢١). الاستراتيجية التركية تجاه العراق وحسابات الأمن القومي. مجلة العلوم القانونية والسياسية.

ثالثاً: الرسائل والاطاريج الجامعية والبحوث والدراسات

١. حبيب قيس جعفر، الحوار الاستراتيجي الامريكي العراقي وتأثيره على مستقبل العلاقة بين البلدين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية، لبنان، ٢٠٢٣.
٢. دلي، عبد الجبار (١٩٩٩). الاتفاقيات الأمنية التركية - الإيرانية وتداعياتها على المنطقة. بغداد.
٣. دوغان، وبير، ودورموش (١٩٨٢). مسيرة حزب العمال الكردستاني والمقاومة في السجون التركية. أنقرة.
٤. الساعدي، وآخرون (٢٠٠٨). الموارد الطبيعية والتخطيط الاقتصادي للتنمية المستدامة. بغداد.
٥. سليمان، فاطمة (٢٠٢٥). مخاطر التغير المناخي والأزمة المائية في حوضي دجلة والفرات. القاهرة.
٦. سيف الدين، عمر (٢٠٠٩). العمليات العسكرية التركية عبر الحدود العراقية (١٩٨٤-٢٠٠٨). أربيل.
٧. العزاوي، قيس (٢٠٠٠). القواعد العسكرية التركية في شمال العراق وسؤال السيادة. بغداد.
٨. العيساوي، خالد (٢٠١٨). السياسات المائية لدول الجوار وأثرها على المستقبل المائي في العراق.
٩. محمود، نزار (٢٠١٦). الاتفاقيات الأمنية العراقية والتركية والإيرانية لمكافحة الإرهاب والحدود. بغداد.
١٠. وهيب، طارق (٢٠٠٧). الدور الإقليمي لإيران والاستراتيجية الأمريكية في الخليج. بغداد.
١١. بيار مصطفى سيف الدين، المسألة الكردية في العلاقات التركية الأمريكية ١٩٩١ - ١٩٩٩، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠٠٩.

رابعاً: المصادر والمراجع الأجنبية

(أ) الكتب والدراسات الأجنبية (Foreign Books & Monographs)

1. **Conflictual Dynamics** (2004). Kurdish Regional Self-Governance and Regional Powers. Academic Press.
2. **Gunter, M. M.** (1997). The Kurds and the Future of Turkey. St. Martin's Press.

3.M. M. M. (2001). Kurdish Political Movements and Turkey's Foreign Policy. London.

(ب) المجلات والدوريات الأجنبية (Foreign Journals)

1.Gunter, M. M. (1993). The Kurdish Factor in Middle East Politics. International Journal.

Sources and References

I. Arabic Books

١. Bakr, Ali (2000). *Turkish Incursion into Northern Iraq and Regional Balances*. Dar Al-Ma'arif.

٢. Al-Jahmani, Khalid (1999). *The Emergence of the Kurdish Movement and the Kurdistan Workers' Party (PKK)*. Al-Sahel Publications.

٣. Kharroub, Ibrahim (2016). *Human and Technological Resource Management in the Digital Age*. Amman: Dar Al-Shorouk.

٤. Robins, Philip (1992). *Turkey and the Middle East: Economic and Security Relations*. Translated by the Center for Strategic Studies.

٥. Amer, Saeed (2016). *The Technological Revolution and Computing Resources in Administrative Planning*. Dar Al-Nahda.

٦. Amer, Saeed (2018). *Strategic and Human Resource Management in the Contemporary Environment*. Dar Al-Fikr Al-Arabi.

٧. Abdellatif, Abdel Moneim (2022). *Natural Economy and the Valuation of National Resources*. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

٨. Al-Azzawi, Qais (2005). *Political Parties and Revolutionary Movements in Modern Turkey*. Beirut: Dar Al-Tali'a.

٩. Farah Abdel Karim Muhammad (2014). *Turkish Water Strategy and International Law on Shared Rivers*. Dar Al-Akadimiyyun.

١٠. Al-Nuaimi, Ahmed (2003). *International Relations and Border Security in the Middle East*. Amman: Dar Al-Shorouk.

II. Scientific Journals and Periodicals

١. Ahmed, Abdel Majeed (2020). *Technological Resources and Strategic Management of Institutions*. Volume 4, Issue 49.

٢. Amin, Abdullah (2026). Calculations of the Iraqi and Turkish Sides Regarding the Signing of the Security Memorandum of Understanding. *Regional and Political Studies.*

٣. Elias, Hadi (2024). Analysis of the Security Cooperation Memorandum Between Iraq and Turkey and Its Strategic Implications. *Journal of Geopolitical Studies.*

٤. Al-Bayati, Mohammed (2019). The Water Crisis and the Impact of Turkish Projects on Food Security in Iraq. *Journal of Political Science.*

٥. Tawfiq, Saad (2010). Good-Neighborly Policy and Its Impact on the Stability of the Iraqi Political System. *Regional Studies.*





٦. Jaafar, Ahmed (2023). Iranian Strategy and Regional Competition in Iraq Post-2003. *Journal of Political Thought.*
٧. Al-Khazraji, Hamid (2022). The Impact of Political Instability on Arab Systems: Iraq as a Case Study. *Journal of Social Sciences.*
8. Suleiman, Mahmoud (2024). The 'Century of Turkey' Vision and the Impact of Political Instability in Iraq on Turkish Strategies. *International Politics Journal*.
9. Al-Shuwaili, Jasim (2019). The Water War and the Turkish GAP Project: Challenges and Future Impacts. *Journal of Strategic Studies*.
10. Al-Abbas, Fadhil (2017). Turkish-Iranian Regional Rivalry in Iraq Post-US Occupation. *Journal of International Studies*.
11. Ali, Haider (2016). Turkish-Iranian Relations and Their Impact on the Iraqi Political Landscape. *Journal of Political Research*.
12. Muhammad, Salah (2021). Democratic Transition and the Crisis of Legitimacy in Arab Political Systems. *Journal of Political Thought*.
13. Al-Nuaimi, Ahmed (2023). Iraqi-Turkish Relations Amidst Regional Transformations (2010–2022). *Journal of Regional Studies*.
14. Hadi, Basim (2021). Turkish Strategy Toward Iraq and National Security Calculations. *Journal of Legal and Political Sciences*.

Third: University Theses, Dissertations, Research Papers, and Studies

1. Habib Qais Jaafar, The US-Iraq Strategic Dialogue and Its Impact on the Future of Relations Between the Two Countries, Unpublished Master's Thesis, Islamic University of Lebanon, Faculty of Law, Political Science and Administration, Department of International Relations and Diplomacy, Lebanon, 2023.
2. Dali, Abdul Jabbar (1999). Turkish-Iranian Security Agreements and Their Repercussions on the Region. Baghdad.
3. Dogan, Bir, and Durmus (1982). The Trajectory of the Kurdistan Workers' Party (PKK) and Resistance in Turkish Prisons. Ankara.
4. Al-Saadi et al. (2008). Natural Resources and Economic Planning for Sustainable Development. Baghdad.
5. Suleiman, Fatima (2025). Climate Change Risks and the Water Crisis in the Tigris and Euphrates Basins. Cairo.
6. Saif al-Din, Omar (2009). Turkish Cross-Border Military Operations into Iraq (1984–2008). Erbil.
7. Al-Azzawi, Qais (2000). Turkish Military Bases in Northern Iraq and the Question of Sovereignty. Baghdad.
8. Al-Issawi, Khalid (2018). Water Policies of Neighboring Countries and Their Impact on Iraq's Water Future.
9. Mahmoud, Nizar (2016). Iraqi, Turkish, and Iranian Security Agreements on Counter-Terrorism and Border Issues. Baghdad.
10. Wahib, Tariq (2007). Iran's Regional Role and US Strategy in the Gulf. Baghdad.



11. Bayar Mustafa Saif al-Din, The Kurdish Question in Turkish-US Relations (1991–1999), PhD Dissertation, (University of Mosul: College of Education, 2009).

